

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-6/6/2014

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2014/6-E/1
28 April 2014
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

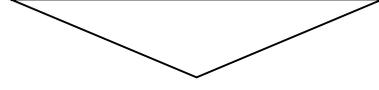
هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رئيس لجنة مراجعة الحسابات: السيد أنطوان أنطون
بريد إلكتروني: antoine.antoun@noos.fr

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

مشروع القرار*



يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.A/2014/6-E/1).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

أبريل/نيسان 2014

إلى المجلس التنفيذي

يسرّ لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج أن تتقدم، بمقتضى اختصاصاتها، بتقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي لينظر فيه المجلس.⁽¹⁾

ويقدم هذا التقرير موجزا لأبرز أنشطة اللجنة وآرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2013 إلى 31 مارس/آذار 2014. ويصادف التاريخ الأخير إنجاز الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013، وهي محور رئيسي من محاور تركيز اللجنة. واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير مع المجلس.

أنطوان أنطون

رئيس اللجنة

أبريل/نيسان 2014

⁽¹⁾ انظر الملحق الأول في الوثيقة WFP/EB.A/2-13/6-D/1.

المقدمة وسير عمل لجنة مراجعة الحسابات

الاختصاصات

- 1- تعمل لجنة مراجعة الحسابات بصفتها هيئة استشارية خبيرة تسدي المشورة الخبيرة المستقلة للمجلس وللمدير التنفيذي في ممارسة مسؤولياتهما الإدارية.
 - 2- وتشمل المسؤوليات المحددة للجنة إسداء المشورة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي في المسائل التالية بموجب الفقرة 3 من اختصاصاتها:
 - ◀ المراجعة الداخلية للحسابات؛
 - ◀ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
 - ◀ الكشوف المالية؛
 - ◀ المحاسبة؛
 - ◀ المراجعة الخارجية للحسابات؛
 - ◀ القيم والأخلاق؛
 - ◀ الادعاءات بأنشطة غير سليمة.
- وقد أعدت اللجنة هذا التقرير وفقا لهذا الترتيب.

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

- 3- يرد التكوين الحالي لعضوية اللجنة في الملحق الأول. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التكوين يراعي التوازنات المناسبة من حيث نوع الجنس والإقليم.

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات

- 4- يغطي هذا التقرير الفترة من 1 أبريل/نيسان 2013 إلى 31 مارس/آذار 2014. وهو يسلط الأضواء على المسائل التي يُعتقد أنها تتطلب اهتماما من المجلس ومن المدير التنفيذي. وقد اجتمعت لجنة مراجعة الحسابات ثلاث مرات خلال تلك الفترة، في يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول 2013 وفي مارس/آذار 2014.
- 5- وتجتمع اللجنة في المقر الرئيسي للبرنامج ثلاث مرات في السنة على الأقل وذلك لمدة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام. وإضافة إلى ذلك، قد يُطلب إلى اللجنة، أو بعض أعضائها، المساعدة في تأدية مهمة معينة. وتكتسي الجلسات التنفيذية – المقتصرة على أعضاء اللجنة وحدهم – والتي تعقد مع المدير التنفيذي عادة في اليوم الأول من كل اجتماع واليوم الأخير منه، أهمية خاصة. وتركز هذه الاجتماعات أساسا على الجوانب الاستراتيجية وتسهم في اعتماد اللجنة الوجهة المبتغاة، إذ أنها تتيح لها الإمام عن كذب بأولويات البرنامج واحتياجاته. كما تتيح هذه الاجتماعات للجنة أن تشاطر المدير التنفيذي في المسائل الجوهرية التي تشغل بال اللجنة وأن تعرض عليه الموضوعات التي تستدعي أن يوليها اهتماما عاجلا.
- 6- كما تجتمع اللجنة مع مكتب المجلس التنفيذي أثناء اجتماعاته. ولهذا قيمة كبرى لدى اللجنة وهي ترى في هذه الاجتماعات حلقة وصل أساسية مع المجلس.

- 7- ويشترك في اجتماعات اللجنة عادة نائب المدير التنفيذي والمديرون التنفيذيون المساعدون المعنيون والمفتش العام وموظفوه.
- 8- وتعرب اللجنة عن امتنانها للمدير التنفيذي وفريقه ولمكتب المجلس التنفيذي لما تلقته منهم من مساعدة في أداء واجباتها. وتشهد لجان مراجعة الحسابات، بما في ذلك في أوساط الشركات، تطورا متواصلا وثمة شعور بأن المتطلبات الجديدة التي تفرض على هذه اللجان وتتجاوز كثيرا نطاق فحص الكشوف المالية والإشراف على وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية تكاد تجعل من مصطلح "لجنة مراجعة الحسابات" اسما على غير مُسمّى، إذ يزداد النظر إلى لجنة مراجعة الحسابات بصفتها أداة أساسية لتفعيل عمل المجلس وإسداء المشورة المستقلة للإدارة العليا عن نجاعة مختلف مبادرات السياسات وفعاليتها من حيث التكاليف ومدى ما تنطوي عليه سائر هذه المبادرات من مخاطر استراتيجية وتشغيلية ومخاطر تتصل بالإبلاغ المالي والامتثال.
- 9- ويسرّ اللجنة أن تلاحظ ما أحرز من تقدم في زيارات المراقبة التي قامت بها في عام 2014 إلى عمليات ميدانية مختارة، بموجب اختصاصاتها ونظامها الداخلي. وكما لوحظ سابقا فإن اللجنة تعتقد أن لهذه الأنشطة أهمية بالغة بالنسبة لقدرة أعضاء اللجنة على اكتساب المعرفة بالمنظمة التي تضطلع فيها بمسؤولية الرقابة الائتمانية. وتجري اللجنة حاليا المشاورات والتنسيق مع نائب المدير التنفيذي والقادة القطريين. وستتم تغطية الأعباء من داخل الميزانية الحالية للجنة. وتأمل اللجنة أن تقدم تقريرا عن زيارتها الأولى في اجتماعها في يونيو/حزيران مع مكتب المجلس التنفيذي.

المراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات

- 10- أخذ المفتش العام، بعد توليه منصبه في أبريل/نيسان 2013، عدة مبادرات تهدف إلى تقديم خدمات ذات قيمة أكبر للبرنامج وإلى جعل مكتبه شريك أعمال ومستشارا مفيدا لإدارة البرنامج. وترحب لجنة مراجعة الحسابات بالتزام المفتش العام بالتركيز على الضمانات المتعلقة بالمخاطر البالغة الأهمية لسير الأعمال وزيادة حصة مشورة الضمان المرنة.
- 11- وترحب اللجنة، على وجه الخصوص، باعتماد تقارير مراجعة قصيرة وقصيرة وتركز على المخاطر، وهو ما جعلها تحوز على تقدير إيجابي لدى الإدارة والشركاء الرئيسيين في سياق الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش.
- 12- وتلاحظ اللجنة بارتياح معدل قبول الإدارة المرتفع لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات. ونتيجة للجهود المشتركة بين مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة وإدارة البرنامج، فقد تم تنفيذ وإغلاق عدد كبير من توصيات المراجعة الداخلية للحسابات.
- 13- وتدعم اللجنة جهود المفتش العام الرامية إلى تعزيز وظيفة التحقيق، ولا سيما من خلال تحسين منهجية التحقيق بغية توسيع ولاية مكتب التفتيش والتحقيق بحيث يركز على التندليس من جانب البائعين/الموردين التابعين لجهات ثالثة، وزيادة استخدام التكنولوجيا وبرامج تحليل البيانات.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- 14- ترحب لجنة مراجعة الحسابات بالجهود التي يبذلها البرنامج لتعزيز إدارة المخاطر المؤسسية لديه. ويسعى أي برنامج فعال لإدارة المخاطر المؤسسية إلى تحديد وتقدير وتخفيف حدة جميع أشكال المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية

والمترتبة بالامتثال، والتي يمكن أن تؤثر على أهداف البرنامج وأصوله وموظفيه. ويتمشى البرنامج تماما مع منظمات القطاعين العام والخاص الأخرى التي وضعت لنفسها برامج لإدارة المخاطر المؤسسية. وفي حين أنه لا يوجد برنامج إداري يمكنه أن يلغي المخاطر بالكامل أو أن يمنع التعرض لجميع الأحداث السلبية، فإن مواصلة تطوير آليات إدارة المخاطر المؤسسية سيؤدي إلى تحسين قدرة البرنامج على الصمود وترجيح نجاحه في بلوغ أهدافه.

15- **بيان الرقابة الداخلية السنوي الثالث:** تلاحظ اللجنة أن مشروع البيان المتعلق بالضوابط الداخلية الذي سيقعه المدير التنفيذي، والمدعم بشهادات إضافية من المديرين المعنيين، لا يزال يمثل ممارسة ممتازة تشكل معيارا مهما بخصوص التوقعات بشأن الحوكمة والمخاطر والرقابة الامتثال، والمسألة. ولم تلاحظ اللجنة أي شواغل جوهرية بشأن الضوابط الداخلية من المراجع الخارجي للحسابات أو المراجع الداخلي للحسابات. وينبغي أن يشعر المجلس التنفيذي بالتشجيع لوجود هذه العملية.

16- وتتطلع لجنة مراجعة الحسابات قدما لاستكشاف منهجية توليد آراء الرقابة الداخلية من مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة تقدم رأيا إيجابيا – بما يتواءم مع أطر الرقابة من قبيل لجنة المنظمات الرعاية للجنة تريديواي – فيما يتعلق بواحد أو أكثر من أهداف الرقابة (الإبلاغ المالي والامتثال، وغير ذلك)، بصورة متوائمة مع الآراء التي قدمتها الإدارة والمراجع الخارجي للحسابات ولجنة مراجعة الحسابات نفسها. وستخضع هذه المسألة لاستعراض مكثف مع المفتش العام في ديسمبر/كانون الأول 2014.

17- **التركيز على إدارة المخاطر:** ناقشت اللجنة مع المفتش العام الاتجاه الذي ينصب عليه التركيز في عمل مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة لعام 2014، ووافقت على ذلك التركيز، ولا سيما بخصوص المخاطر المتعلقة بما يلي:

- ← تصنيع الأغذية وسلامتها؛
- ← مشروعات الهياكل الأساسية الكبيرة؛
- ← برامج النقد والقوائم.

18- وتتوقع اللجنة أن تشمل المناقشات مع الإدارة في المستقبل النظر فيما يلي:

- ← البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وهيكلتها؛
- ← تنسيق الأنشطة في حالات الطوارئ من المستوى 3، نظرا لتعددتها وتزامنها؛
- ← إدارة الموارد البشرية في المقر وفي الميدان.

الرقابة على الخزانة والاستثمارات

19- تلقت لجنة مراجعة الحسابات معلومات من الإدارة عن أداء حافظة الاستثمارات القصيرة الأجل ونسخة من التقرير السنوي لعام 2013 عن إدارة استثمارات البرنامج. وبعد الاطلاع على المبادئ التوجيهية والقيود المحددة المتعلقة بالاستثمارات وأوجه المخاطر المحيطة بها، تستطيع اللجنة أن تقول إنها مُرضية.

20- وتلاحظ لجنة مراجعة الحسابات بسرور أن لجنة الاستثمار اجتمعت ثلاث مرات لاستعراض الجوانب البالغة الأهمية من قبيل تخصيص أصول حافظة السيولة. كما تلاحظ أن الفريق الاستشاري المعني بالاستثمار في البرنامج – والذي يضم أربعة خبراء استثمار خارجيين – اجتمع في 31 يناير/كانون الثاني 2014، ولكنه لم يجتمع خلال عام 2013. كما تلاحظ اللجنة أنه بالإضافة إلى الفريق الاستشاري للبرنامج، فقد قدمت خزانة البنك الدولي أيضا المشورة في السنوات الأخيرة

إلى البرنامج بشأن مجموعة من المسائل التي قد تكون خبرة البرنامج فيها محدودة، بما في ذلك الاستعراض الكامل لسياسة الاستثمار واستعراض أداء عملية اختيار مديري استثمارات حافظة السيولة.

21- على أن اللجنة تعتقد أن على البرنامج أن يواصل تحسين ممارسته الخاصة بإدارة مخاطر تسعير السلع. وكما كانت اللجنة قد لاحظت في السنوات الأخيرة، فإن تقلب أسواق السلع وهياكل تسعيرها يشكل فرصة لوضع الأسس لتعزيز القيادة والرقابة فيما يتعلق بتجارة السلع والتغطية التحوطية والتنبؤ في هذا المجال.

الكشوف المالية

22- بعد تمحيص المعلومات التي قدمتها إدارة البرنامج للجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها المعقود في مارس/آذار 2014 عن إعداد الكشوف المالية السنوية، والمعلومات التي قدمها المراجع الخارجي للحسابات عن المراجعة التي أجراها، أصبح بوسع اللجنة أن تقول إن مشروع الكشوف المالية ملائم لإرساله لإدارة البرنامج لاعتماده نهائياً وللمراجع الخارجي ليقوم بوضع الصيغة النهائية للمراجعة، إذ أن اللجنة لم تُبلِّغ بأية مسائل إشكالية ذات طبيعة جوهرية.

المحاسبة

23- أبلغت إدارة البرنامج لجنة مراجعة الحسابات باتباع ثلاثة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام – هي المعيار 28 "الأدوات المالية: العرض"؛ والمعيار 29 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"؛ والمعيار 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات" – وهي معايير تنطبق منذ يناير/كانون الثاني 2013، وبإجراء الكشف الملائم في الكشوف المالية للبرنامج. وضماناً للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد قام البرنامج بتعيين مستشارين خارجيين مختصين بالمحاسبة.

24- وتلاحظ اللجنة بارتياح التزام البرنامج بمتابعة تطور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن كثب، وبمشاركته النشطة في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بهذه المعايير، واستعداده لتنفيذ آخر التحديثات في أعمال البرنامج المحاسبية وفي كشوفه المالية.

المراجعة الخارجية للحسابات

25- هذه هي السنة الرابعة التي يضطلع فيها المراقب المالي والمراجع العام للهند بإجراء المراجعة الخارجية. وقد تمكنت لجنة مراجعة الحسابات من إجراء نقاش مثمر عن عمل المراجع الخارجي وعن مسودة رأيه – غير المشفوع بتحفظات – مع مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة ومع الإدارة المالية في البرنامج. وحسب رأي المراجع الخارجي، فلا توجد مسألة جوهرية تنتقص من نزاهة الإبلاغ عن الشؤون المالية الحقيقية للبرنامج. واستناداً إلى المعلومات المقدمة للجنة في اجتماعاتها، فإنها تتفق مع ذلك الرأي. واللجنة مقتنعة بأنه قد تم الكشف في المذكرات الملحقة بالكشوف المالية عن كل مسألة من المسائل التي أحيطت بها علماً وكانت تستدعي مزيداً من الكشف عنها في تلك المذكرات.

26- وقد عرض المراجع الخارجي للحسابات شفويا تقريرين خاصين كانا بصيغة مسودة، حول الموضوعين التاليين:

- ◀ مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية؛
- ◀ شراء الأغذية.

27- ومن المتوقع أن يُستكمل هذان التقريران بعد أن يتلقى المراجع الخارجي للحسابات تعقيبات إدارة خدمات العمليات، على أن المدير التنفيذي المساعد المسؤول عن هذه الإدارة، والذي كان حاضرا في الاجتماع، أبلغ اللجنة أنه يتفق عموما مع التوصيات الواردة في التقريرين.

28- وتكرر اللجنة تشديدها على أهمية الحصول على نسخة من التقارير الخاصة التي يعدها المراجع الخارجي للحسابات، حتى وإن كانت بصيغة مسودة، فذلك يتيح لأعضائها إمكانية استعراض التقارير قبل اجتماع اللجنة ويجعلهم أفضل استعدادا للمشاركة في المناقشات وإعطاء قيمة مضافة للعملية.

القيم والأخلاق

29- لم تلاحظ لجنة مراجعة الحسابات أي شواغل في مضمون القيم والأخلاق في البرنامج.

الادعاءات بأنشطة غير سليمة

30- كانت لجنة مراجعة الحسابات قد شددت في تقريرها للعام الماضي على أهمية تحسين العملية القضائية لضمان حسن توقيت الإجراءات وتوفير المزيد من الشفافية.

31- وتلاحظ اللجنة بارتياح قيام المدير التنفيذي بتعيين فريق من أربعة خبراء مستقلين خلال الفصل الأخير من عام 2013 بهدف تقييم عملية العدالة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينها.

32- وعلمت اللجنة، خلال الاجتماع الذي عقدته في مارس/آذار، أن الفريق قدم لإدارة البرنامج شفويا آراءه حول نتائج استعراضه وأن التقرير النهائي سيستكمل قريبا. وتزعم اللجنة وضع هذا الموضوع على جدول أعمال اجتماعها في يونيو/حزيران.

التصورات والرؤى الإضافية

33- **النظام الداخلي:** عملا بالمادة 27 من اختصاصاتها، اعتمدت لجنة مراجعة الحسابات النظام الداخلي بعد تقديمه على النحو المطلوب إلى المدير التنفيذي ومكتب المجلس التنفيذي بالنيابة عن المجلس (يرجى الرجوع إلى الملحق الثاني من محضر اجتماع ديسمبر/كانون الأول 2013).

34- **تكاليف الدعم غير المباشرة:** تلاحظ اللجنة العرض العام الذي قدمته إدارة البرنامج عن تقديرها لكفاية نهج حساب معدل تكاليف الدعم المباشرة – بما في ذلك المنهجية والمعدل الفعلي. وناقشت اللجنة مختلف الجوانب المتعلقة باسترداد تكاليف الدعم المباشرة وما يتصل بها من تكاليف دعم البرامج والإدارة، بما في ذلك المقارنة بين استخدام معدل وحيد لتكاليف

الدعم المباشرة واستخدام معدلات مختلفة حسب الطريقة أو البلد. وناقشت اللجنة نظر الإدارة الجاري فيما تفعله وكالات الأمم المتحدة الأخرى والفوارق في آليات التمويل المتاحة أمام مختلف وكالات الأمم المتحدة. وفي حين أن اللجنة تؤيد توصية الإدارة المتعلقة بالاحتفاظ بمعدل وحيد حالياً، فإنها توصي بأن يقوم المجلس بحث الإدارة على أن تواصل سنويا تحسين التفاصيل والشفافية في عرض تكاليفها غير المباشرة الفعلية، وتكاليفها المباشرة، وتكاليفها البرنامجية حسب الطريقة والمكان.

35- وفيما يتعلق بالمعدل الوحيد لتكاليف الدعم المباشرة، تعتقد اللجنة أن تعقيدات احتساب المعدلات المختلفة حسب الطريقة، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين في المحادثات المتعلقة بالأساس الذي يستند إليه الأخذ بمعدلات مختلفة عموماً – وبالتالي في المحادثات المتعلقة باختيار الطرائق – يمكن أن تكون مجهدة بصورة وتتجاوز الفائدة التي يمكن أن يحققها استخدام المعدلات المتعددة. ومع ذلك، فإن على المجلس وإدارة البرنامج أن يأخذا علماً بأن توقعات المانحين والمستفيدين من حيث الشفافية في الإبلاغ عن تكاليف تنفيذ المساعدة الإنسانية ستتزايد مع الزمن. والمطلوب من هذه الشفافية أن تبين التكلفة الكاملة – التكاليف المباشرة وغير المباشرة – اللازمة لتنفيذ المساعدة، من قبيل السلع أو القسائم أو المشورة بشأن السياسات أو تنفيذ المشروعات، بالنسبة للنتائج المتحققة من المساعدة. وعلى هذا، فإن اللجنة تحث الإدارة على تجريب آليات تحسين تعقب التكاليف حسب الطريقة/البلد باستخدام النظم الحالية أو الإدارات ووحدات الموظفين الأنسب لجهود تحديد التكاليف هذه. وتحث اللجنة المجلس أن يطلب تزويده بتقارير دورية عن هذه الجهود. ومع الوقت، لا بد وأن يُنظر إلى البرنامج بوصفه رائداً في مضمارة الإبلاغ والشفافية هذا.

36- تمويل رأس المال العامل: وتحيط اللجنة علماً بالعرض الذي قدمته الإدارة عن استعراض منهجيات تمويل رأس المال العامل، والذي تتمثل الغاية منه في توسيع قدرة البرنامج على تقديم الدعم الإنساني خلال الأوقات التي لا تكون فيها التزامات المانحين المتوقعة قد أخذت شكلها الرسمي بعد أو قد دخلت في حسابات البرنامج. وتلاحظ اللجنة أن جهود التمويل المسبقة لا تخلق أي تمويل جديد ولكنها، ببساطة، تمكن البرنامج من التصرف بأموال لم يستلمها بعد وأن استخدام آلية الشراء الآجل تمكن البرنامج من تحويل النقد المتوفر إلى مخزونات، الأمر الذي يقلل إلى حد كبير من التأخر في إيصال الأغذية إلى المستفيدين.

37- وترحب اللجنة بعمل الإدارة المتواصل لزيادة رأس المال العامل لديها وبالتالي لزيادة عدد الأيام التي يستطيع البرنامج خلالها الحفاظ على خطوط إمدادات المساعدة الإنسانية بالرغم من الافتقار إلى مدفوعات المانحين التمويلية. وتتطلع اللجنة قدماً إلى أن تستعرض مع الإدارة تقرير المستشار بشأن خيارات توسيع رأس المال العامل. وتوصي اللجنة بالإبقاء على البساطة والشفافية في أي من آليات التي تستخدم حالياً أو ستستخدم في المستقبل. إضافة لذلك، تلاحظ اللجنة أنه ورغم أن مخاطر عمليات الشطب تبقى منخفضة – ويقصد بالشطب حدث ينفق فيه البرنامج الأموال على مشروع دون أن يتلقى، في أي وقت كان، أية أموال من المانحين لتغطية هذا الإنفاق – فإن المجلس، من خلال السلطة التي يفوضها للإدارة، مسؤول عن تحديد مستوى مخاطر الشطب المسموح للبرنامج أن يتحملها.

الملحق الأول

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

- ◀ السيد أنطوان أنطون: من مواطني فرنسا ولبنان. وتمتد فترة ولايته من 7 يوليو/تموز 2012 إلى 6 يوليو/تموز 2015.
- ◀ السيدة Elvira Edith Lazzati: من مواطني الأرجنتين. وتمتد فترة ولايتها من 9 يونيو/حزيران 2012 إلى 8 يونيو/حزيران 2015.
- ◀ السيدة Kholeka Mzondeki: من مواطني جنوب أفريقيا. وتمتد فترة ولايتها من 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 إلى 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
- ◀ السيدة Irena Petruškevičienė: من مواطني ليتوانيا. وتمتد فترة ولايتها من 30 يوليو/تموز 2011 إلى 29 يوليو/تموز 2014.
- ◀ السيد James A. Rose: من مواطني الولايات المتحدة. وتمتد فترة ولايته من 30 يوليو/تموز 2011 إلى 29 يوليو/تموز 2014.

الملحق الثاني

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات أبريل/نيسان 2013 – مارس/آذار 2014			
مارس/آذار 2014	ديسمبر/كانون الأول 2013	يونيو/حزيران 2013	
√	√	√	جلسة تنفيذية مع مكتب المجلس التنفيذي
	√	√	جلسة تنفيذية مع المدير التنفيذي
√	√	√	العمليات
√			مسائل التقييم
√			لجنة الاستثمار
مسائل الرقابة:			
√	√	√	– المراجعة الخارجية
√	√	√	– المراجعة الداخلية
√			الكشوف المالية
√			المحاسبة
√	√	√	إدارة الأداء والمخاطر
√			مسائل الموارد البشرية
√	√	√	الرقابة الداخلية
	√		المسائل الأخلاقية
√	√	√	المسائل القانونية
√			الادعاءات بأنشطة غير سليمة
√	√	√	مسائل المالية والميزانية